لزم احد الأمرين اما جواز الخلو قبل وبعد او امتناع الخلو قبل وبعد لا يلزم
احدهما بعينه وموافقة المنازع لك على امتناع الخلو بعد لا يفيدك انت علما
اذا لم يكن لك ولا له حجة على ذلك فلا بد من حجة يعلم بها امتناع الخلو فيما
بعد حتى يلحق به ما قبل وليس معك في ذلك اجماع معصوم من الخطا
اذ ذاك اجماع المؤمنين وطائفة المتكلمين لا يمتنع ان يقعوا على خطا اذ
اكثر الامة يخطئهم كلهم في كثير من كلامهم على ان الخلاف في هذه المسئلة لا
يمكن دعوى عدمه على انه ليس غرضنا الكلام معه في ذلك وانما الغرض قوله
في النكتة الثامنة الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى
انها لو قامت به لم تخل اعنها وذلك يقتضي تجدده فاذا جوز الخصم عرو
الجوهر عن الحوادث مع قبوله لها صحة وجوازا فلا يستقيم مع ذلك دليل
على استحالة قبول الباري للحوادث فيقال لك انت قد ذكرت ايضا فيما تقدم
ان المعتزلة لا يستقيم على اصولهم الاحتجاج على ان الحوادث لا تقوم بذا
ت الباري مع تجويزهم خلو الجواهر عن الاعراض ومع قضاهم بتجدد
احكام الرب تبارك وتعالى واما انت واصحابك فلم تذكروا حجة على انه يمتنع
خلو الجواهر عن كل جنس من اجناس الاعراض ولا اقمتم حجة على ان القا
بل للشيء لا يخلو منه ومن ضده ولا اقمتم حجة على استحالة قيام الحوادث به بل
انت في مسئلة الحوادث جعلت الدليل القاطع الذي نحتج به في اصول الدين
الذي ذكرت انه ليس في بابه مثله هو قولك انه لو قبل الحوادث لم تخل اعنها لما
سبق تفريع في الجواهر حيث قضينا باستحالة تعريها عن الاعراض وما لم تخل
من الحوادث لم يسبقها ويتسابق ذلك الى الحكم بحدوث الصانع فيقال له قد
لك لما سبق تفريع احاله على ما مضى وانت لم تفرق فيما مضى ان ما قبل الشيء
لم يخل منه ولا قررت ان كل جوهر قبل عرضا يستحيل خلوه عنها ولا قررت
ايضا استحالة تعري الجواهر عن جميع الاعراض اذ هذا يحتاج الى مقدمتين

احدهما

احدهما امكان قيام كل جنس من الاعراض بكل جوهر والثانية ان القابل لشيء
لا يخلو منه ومن ضده وانت لم تذكر حجة على شيء من ذلك غاية ما ذكرت انك
اثبت الاكوان التي هي الاجتماع والافتراق فقط وانك ادعيت تناقض المعتزلة
حيث فرقوا بين ما قبل الانضاف وبعده وحيث انهم اذا جوزوا خلو
الجوهر عن بعض الحوادث مع قبوله بطل الاستدلال على امتناع قيام الحوادث
بذات الله وانه لا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث
فكان هذا الكلام مع ما فيه من ذكرنا تناقض المعتزلة وانه لا حجة لهم على امتنا
ع قيام الحوادث بالرب فيه ايضا انه لا حجة على امتناع ذلك الا هذه الحجة و
هو انه لو قبل الجوهر العرض لم يخل منه ثم هذه الدعوى لم تذكر انت ايضا عليها حجة
اصلا فقد قررت بان قول اصحابك وقول المعتزلة بانه تعالى ممتنع عن قبول
الحوادث قول بلا حجة اصلا فان الدليل الذي ذكر تموه في ذلك فضلا عن
ان يكون قاطعا وهذا اذا تدبر العاقل تبين له ان القوم يقولون على
الله ما لا يعلمون ويقولون على الله غير الحق كما يقوله المشركون واهل الكتاب
فان قلت قد قررنا ذلك في الاكوان كالاجتماع والافتراق فيقال هذا
حق فان ما كان قابلا ان يكون مجتمعا وان يكون مفترقا فلم يكن الا مجتمعا
او مفترقا لكن هذا الاعموم فيه في جميع الصفات والاعراض وغايته
ان يثبت نظير في الرب فنقول اذا كانت ذاته قابلة للاجتماع والافترا
ق لم يكن الا مجتمعا او مفترقا فالمنازع لك ان لم يسلم قبوله لهذين لم يلزم
ان لا يسلم قبوله لغيرهما من الصفات والافعال كما تقوله انت وان سلم
ذلك وقال انا احد صمد والصمد اصله المجتمع الذي لا جوف له فانه يقول
اجتماعه كمله وقد تقدم ان هو من الصفات اللازمة له التي لا يتجزأ عنها
وليس من الحوادث فصفات الجوهر المخلوقة تقبل الزوال اذ يمتنع عليها البقا
بخلاف صفات الله الواجبة له كما ان ذات الجواهر المخلوقة تقبل العدم والرب

Conservation King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)